مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مختبر الحوار الخليجي
Gulf Dialogue Lab

أوراق ثقافية

الدولة في الألفية الثالثة

د. زيد بن علي الفضيل - الزبير الأنصاري

يوليو – 2025

مدخل

كيف يفترض بالدولة أن تبدو في الألفية الثالثة؟ هذا هو السؤال الذي طرحه الأمير الحاكم في ليشتنشتاين هانز آدم الثاني مستندا في إجابته إلى عقدين من الخبرة بوصفه حاكما لإمارة دستورية. في الكتاب تحليل لمختلف القوى التي أثرت في التاريخ البشري وصولا إلى الحاضر، مع التركيز على نموذج الديموقراطية المباشرة وغير المباشرة وفقا للثورة الأمريكية والدستور السويسري لعام ١٨٤٨م

مقدمة:

يعدُّ كتاب "الدولة في الألفية الثالثة" لحاكم أمارة ليشتنشتاين الأمير هانز آدم الثاني من الكتب المهمة في الفلسفة الدستورية، ومناقشة أنظمة الحكم المختلفة في العصر الحديث، حيث يلخص الأمير آدم في مقدمة الكتاب موضوعه والغاية التي يرمي إلى تحقيقها، وذلك حال قوله بأن الكتاب عبارة عن: "وصفات سياسية جمعها أسلافي على مر القرون... آملًا أن تساعد هذه الوصفات على إنشاء دولة للألفية الثالثة، دولة ممكنة لأكبر قدر من الناس".

ومع أنَّ الكتاب قديم نسبيًا إذْ صدر في عام ٢٠٠٩م، ثم ترجم إلى اللغة العربية في عام ٢٠١٠م، أي أنَّه مضى على صدوره أكثر من ١٥ عامًا شهد خلالها العالم العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أنَّ كثيرا من الرؤى والأفكار التي يقدمها لم تفقد راهنيتها بعد، ولديها القدرة على مواكبة تطلعات صانعي القرار حول العالم الباحثين عن "وصفات" جاهزة في إدارة الدولة وتسيير شؤونها.

وبصورة عامة، يمكن القول إنَّ الكتاب كُتِبَ بنَفَس ليبرالي رأسمالي يناصر "اقتصاد السوق"، ويسعى للحد من دور الحكومة في إدارة هذا الاقتصاد، كما تسيطر على مضامينه روحُ العولمة التي كانت سائدة في بدايات الألفية الجديدة، وما كانت تُبشر به في ذلك الحين، من القضاء على الحواجز بين الدول والشعوب، أو بعبارة المؤلف، "إعادة الشعوب إلى العائلة الكبيرة التي لطالما أوجدتها الجينات"، وتحقيق ازدهار اقتصادي للعالم ككل من خلال توحيد المناطق الاقتصادية.

وانطلاقًا من هذا التصور الليبرالي الرأسمالي، الذي قد يبدو متطرفًا في كثير من الأحيان، يقدم المؤلف تصورًا لـ«دولة المستقبل» يرتكز في جوهره على المساواة بين إدارة الدولة وإدارة الشركات الكبرى، بحيث يتم «تحويل كل الدول إلى شركات مسالمة تقدم الخدمات البشرية»

وفي سبيل بلورة هذه الفكرة، عمل المؤلف على محورين كبيرين، أحدهما يتعلق بالأسس التاريخية والنظرية للدولة، والآخر يتعلق بمقترحاته لبناء دولة المستقبل، والاستراتيجيات والوسائل التي يمكن من خلالها نقل هذه الدولة من التنظير إلى الواقع

وفي هذا العرض نعمل على تقديم أبرز الأفكار التي تضمنها هذان المحوران، مع التعقيب ببعض الملاحظات المتعلقة برؤية الكتاب.

أولًا: الأسس التاريخية والنظرية للدولة:

في مواجهة الاختلافات الكبيرة المتعلقة بمفهوم "الدولة"، يضع هانز آدم ما يعتبره تعريفًا جامعًا للدولة، وهو: "منطقة جغرافية محددة المعالم إلى حدٍ ما، وافقت غالبية سكانها على سلطة مركزية، أو أنها أجبرت على قبول سلطة ما لمدة طويلة من الزمن. يجب على هذه السلطة المركزية أن تكون في وضع يخولها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل دبلوماسية أو بواسطة السلاح".

وبحسب هانز، يتم إضفاء الشرعية على سلطة الدولة وقوانينها بطريقتين أساسيتين:

١) **إضفاء شرعية دينية يمنح بموجبها القانون والسلطة من الله بصفة أساسية.**

٢) **إضفاء شرعية ديموقراطية تتخذ بموجبها غالبية الناس المتمتعين بحق الاقتراع قرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.**

وبالنظر إلى الطريقة الأولى، نجد أنَّ الدين يضطلع بدور مهم في تشكيل الدولة، فعلى مرّ التاريخ البشري، كما يؤكد هانز، كان الدين هو الوسيلة المعتادة لإضفاء شرعية على القانون وسلطة الدولة، وشكلت المعتقدات الدينية أسس القانون وسلطة الدولة حتى في الديمقراطيات القديمة. وهذا الدور للدين لا يفسره المؤلف بأسباب تاريخية واجتماعية فقط، وإنما أيضًا بأسباب طبيعية تتعلق بالتكوين الجيني للإنسان.

ويتتبع المؤلف التطور التاريخي للمكون الديني في الدولة، مركزًا إلى حد كبير على السياق الأوروبي، مشيرًا إلى أنه في العصور الوسطى، اضطلع الدين بدور مهم، من خلال الكنيسة والسلطة التي كان يمارسها الباباوات حتى في الشؤون العلمانية الواقعة خارج نطاق الدين بمعناه الكنسي، وهذا ما أدَّى إلى حالات من الصراع حينًا والتوازن في أحيان أخرى بين النفوذ الديني والنفوذ العلماني، أي بين الكنيسة والدولة.

لكن القرن السادس عشر شهد تطورًا مهمًا في هذه العلاقة، فمن خلال قواعد واضحة للخلافة، أسَّست العائلاتُ الحاكمة في أوروبا ما يشبه شرعية السلالات الحاكمة التي تستمد شرعيتها في الأساس من سلطة العادة، وأصبح الناس معتادين على عائلة حاكمة معينة يدعمها المجتمع المحلي، حتى إذا ضعفت بسبب عدم الكفاءة أو النزاعات الداخلية، تخلى عنها الناس.

وفي الوقت نفسه، ضعُف نفوذُ الكنيسة الكاثوليكية الروحي والأخلاقي، وواجهت دعوات قوية للإصلاح لا سيما مع ظهور الحركة البروتستانتية. وقد أدى هذا إلى زعزعة التوازن بين الدولة والكنيسة، ما نتج عنه الخروج عن سلطتها ومصادرة واقتسام ممتلكاتها الشاسعة، وإلغاء الفصل بين الكنيسة والدولة، لدرجة أنَّ ملك أو ملكة إنجلترا غدا رأس الكنيسة الأنغليكانية الجديدة.

ومع هذه التنحية المتزايد للدين من الفضاء العام في أوروبا، سعت الدول إلى بحث عن أسس جديدة للشرعية غير الدين، فظهرت الأسس الديمقراطية، والإيدلوجية، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي عقب الثورة البلشفية

حجم الدول:

يتطرق المؤلف إلى العوامل المختلفة التي تحدد حجم الدول، وتُفسّر تباينها الكبير من دول مترامية الأطراف إلى أخرى لا تتجاوز بضعة أميال، مشيرًا في هذه الصدد إلى جملة من العوامل أبرزها:

١) العامل الجغرافي، فالأراضي المنبسطة التي يمكن عبورها بسهولة يصعب الدفاع عنها، مما يسهل تطور الدول الأكبر حجمًا، في المقابل يسهل الدفاع عن الجزر والأراضي الجبلية التي لا يمكن النفاذ إليها، مما يُعزِّز فرص بقاء الدول الصغيرة.

٢) العامل التكنولوجي العسكري، حيث أدَّى سباق التسلح الذي نشأ في أوروبا خلال القرن السادس عشر وما بعده إلى توسُّع الدول خارج حدود القارة، وتحولها إلى امبراطوريات، كما أدى في الوقت نفسه إلى زوال الدول الأصغر حجمًا.

٣) العامل الصناعي، فمع ظهور الصناعة، بدأت الرغبة في التوسع والتحول إلى دول كبيرة، باعتبار أنَّ ذلك سيمكن الدولة من امتلاك كل المواد الأولية التي تحتاج إليها ضمن حدودها الخاصة، كما سيتيح لها أسواقًا محلية واسعة، في حين أنَّ الدول الصغيرة تعاني غالبًا بسبب امتلاكها كمياتٍ أقل من المواد الأولية، واعتمادها أكثر فأكثر على التجارة.

أنظمة الحكم:

خلال استعراضه لأنظمة الحكم، يدافع المؤلف، وهو المنحدر من عائلة ملكية، عن أنظمة الحكم الملكية في أوروبا، وينتقد الاتجاه المتزايد في القارة، للحد من صلاحيات العائلات الملكية التي أدَّت ليس فقط إلى فقدان الفرد الحاكم نفوذه السياسي، وإنما أدى أيضا إلى فقده الكثير من الامتيازات الأخرى المتعلقة بالحرية في مخاطبة الحكومة والشعب.

ويدعو المؤلف في هذا الصدد إلى "المحافظة على أنظمة حكم الفرد، واحترام خصوصيتها، وإسناد مهمة سياسية إليها، ومنحها شرعية ديمقراطية"، ويرى أنَّه على الجمهوريين التنبه إلى أنَّ فترات الحكم الجمهوري كانت قصيرة نسبيًا طوال التاريخ البشري، في حين أنَّ فترات الحكم الوراثي طويلة.

ومع تأكيد المؤلف على «الديمقراطية» باعتبارها عنصرًا أساسيًا في نموذج الدولة الذي يقدمه، إلا أنه لا يغفل عما يسميه «عيوب الديمقراطية التقليدية» كما يقدمها الدستور الأمريكي للعام ١٧٨٧م والذي اتخذته الدول الديمقراطية أنموذجًا يحتذى. والحديث هنا عن الديمقراطية غير المباشرة التي تعتمد على انتخاب الشعب لأفراد معينين يمثلونه وينوبون عنه في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالدولة

وفي انتقاد لهذا النموذج، يرى هانز أنه لا يختلف كثيرًا عن أي دولة ذات شرعية دينية، باعتبار أنه لم يتغير الكثير على صعيد بنية الدولة وتوزيع السلطات داخل الدولة، فالنفوذ السياسي لا يزال قائمًا على تعايش حكم الفرد وحكم النخبة.

صحيح أنَّ الشعب ينتخب الأفراد الحاكمين والنخب الحاكمة مباشرة أو بشكل غير مباشر، ولكن يصعب جدًا على الشعب أنْ يتبين كيفية توزيع السلطة والمسؤولية إذا كان خارج الحكم، فهل تكمن السلطة بين يدي الرئيس أو رئيس الوزراء أو القادة الحزبيين أو الداعمين الماليين للحزب أو البرلمان؟

وعلاوة على هذا التشظي في ممارسة السلطة الذي يؤدي إلى اتخاذ القرارات على نحو بطيء ومربك، ويُفقِد الدولة منافستها بسهولة، فإنَّ هذا النظام يُحمل إلى حدٍ ما السياسيين على السعي إلى تحقيق مصالح خاصة، وليس المصلحة المشتركة، وإلا واجهوا خطر عدم الإيفاء بوعودهم الانتخابية، وفقدان ثقة الناخبين بهم.

أضف إلى ذلك أنه يصعب جدًا، كما يرى المؤلف، على سياسي في ديمقراطية غير مباشرة اتباع سياسة طويلة الأمد تصبُّ في المصلحة المشتركة، لأنَّ الانتخابات التالية تقرر مصيره ومصير حزبه.

بإزاء هذه الانتقادات، يميل المؤلف إلى صيغة من الحكم الملكي أو "حكم الفرد الوراثي" الذي يتمتع بشرعية وبسلطات يحددها الدستور بوضوح، لأنَّ هذا الحكم الفردي الوراثي في استطاعته السعي وراء سياسة طويلة الأمد قد تدوم أجيالًا في بعض الأحيان، وذلك بدلًا من تحقيق أهداف على المدى القصير، كما هي حال كل الديمقراطيات تقريبًا بسبب تكرر الانتخابات.

ثانيًا: دولة المستقبل:

بعد إرساء الأسس التاريخية للدولة، ينتقل المؤلف إلى الغرض الأساسي لكتابه، وهو رسم ملامح "دولة المستقبل"، الأنسب مع الألفية الثالثة، والسمات التي ينبغي أنْ تتصف بها هذه الدولة، للعبور بمواطنيها وبالعالم في مرحلة حساسة تنتشر فيها أسلحة الدمار الشامل بأنواعها النووية والجرثومية والكيميائية المختلفة، وتنذر أي كارثة سياسية فيها بجعل الحربين العالميتين "تبدوان كما لو أنهما نزاعات صغيرة"، على حد تعبير هانز آدم.

وبحسب المؤلف، سيكون التحدي في الألفية الثالثة تطوير نموذج دولة تلبي الشروط الآتية:

١) **الحؤول دون اندلاع حروب بين الدول إضافة إلى حروب أهلية**

٢) **عدم خدمة جزء من الشعب متمتع بالامتيازات فقط، بل كل الشعب**

٣) **تقديم حد أقصى من الديمقراطية وحكم القانون للشعب**

٤) **الاستعداد للمنافسة في عصر العولمة.**

ويرى المؤلف أنَّه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا اعتبرت الدولة مؤسسة تخدم الشعب وليس العكس، مشددًا على أنه يجب على الدولة أنْ تصبح «شركة خدمات تخوض منافسة سلمية، وليس احتكارًا يضع الزبون أمام خيارين: قبول خدمة سيئة بأعلى الأسعار، أو الهجرة»

كما أنَّ تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما الهدف الثالث، يتطلب من دولة المستقبل، كما يشير المؤلف في دستوره المقترح لهذه الدولة، أنْ تكون دولة كونفدرالية لا مركزية، تُسند فيها صلاحيات واسعة إلى الجماعات السكانية المحلية، وتعتمد في قراراتها على "الديمقراطية المباشرة" من حيث هي انخراط مباشر للشعب في التشريعات والقرارات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة.

ويمكن إجمال مهام "دولة المستقبل" وواجباتها في النقاط الآتية:

١ – المحافظة على القانون والنظام:

يرى المؤلف أنَّ هذا هو واجب الدولة الأكثر أهمية الذي يتعين عليها الاضطلاع به قبل أي واجبات أخرى. وفي هذا السياق، ينتقد المؤلف التضخم المتزايد في القوانين الذي يجعل المواطنين يجهلون معظم القوانين التي يجب عليهم عدم خرقها، ويؤكد أنه إذا كانت الدولة تتوقع من المواطنين معرفة الدستور والقوانين، فمن واجبها أيضًا إعلامهم بالدستور والقوانين سارية المفعول، مقترحًا أنْ توفر الدولة لكل مواطن خلاصة وافية بالقوانين تحتوي على الدستور وعلى القوانين الأكثر أهمية، إضافة إلى حواشٍ يستطيع المواطنون تلمُّس طريقهم بواسطتها في الدولة الدستورية ومعرفة حقوقهم ومهامهم.

كما يقترح المؤلف في هذا الصدد دمج الشعب في العملية التشريعية من خلال ديمقراطية مباشرة، معتبرًا أنَّ هذا الدمج أكثر أهمية من برلمان كبير غير تمثيلي إلى حد كبير.

٢ – رفاه الشعب:

لا شك أنَّ رفاهية الشعب وخدمته من المهام الرئيسة لأي دولة، لكن الخلاف في الكيفية التي يتحقق بها هذا "الرفاه".

هنا نجد المؤلف يناقش من منطلقات الليبرالية الاقتصادية «دولة الرفاه» وفقًا لمفهومها التقليدي الذي يقوم على المشاطرة، وحماية الدولة للرفاهية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين، على أساس مبادئ تكافؤ الفرص، والتّوزيع العادل للثروة، والمسؤوليّة العامة للمواطنين غير القادرين على تأمين الحدّ الأدنى من المؤن الكافي لحياة جيدة

ويعتبر هانز آدم أنَّ نظام "دولة الرفاه" يتطلب وجود بيروقراطية كبيرة لإدارة هذه العملية وتوجيهها، وأنه بالإضافة إلى تكلفته الكبيرة، يهدد حرية الفرد، ويمنح الأحزاب السياسية في إطار نظام ديمقراطي إمكانية شراء أصوات الناخبين بأموال دافعي الضرائب.

كذلك تواجه "دولة الرفاه"، بحسب المؤلف، مشكلة أخلاقية في مجتمع المعلومات العالمي، الذي أصبح العالم فيه متداخلًا، وذلك من جهة أنها قد تميز فئة خاصة في الدولة بالدعم، على حساب فئات أكثر احتياجًا في أماكن أخرى خارج الدولة.

ومن الانتقادات التي يسوقها المؤلف ضد "دولة الرفاه" أنها تساعد حكم النخبة على ولوج الحياة الخاصة للمواطنين، وتحصيل ضرائب أعلى منهم بهدف "تمويل بيروقراطية الدولة، والتسبب بمقادير كبيرة من الدين تلقي بعبئها على كواهل أجيال المستقبل".

ويدعو المؤلف إلى إعادة النظر في بعض العناصر الرئيسة في "دولة الرفاه"، بما في ذلك "نظام التقاعد"، إذْ يقترح رفع سن التقاعد، وتغيير نظام التقاعد تدريجيًا من النظام الحالي غير الممول القائم على دفع الضرائب المتوقعة على أقساط، إلى نظام ممول.

كما يقترح إلغاء الأنظمة التي تجعل توظيف العمال الأكبر سنًا أمرًا غير مرغوب فيه، بالنظر إلى كون ارتفاع متوسط العمر المتوقع يسمح للناس بالعمل لمدة أطول

وفي مناقشته لقضية البطالة، يعتبر أنَّ مكافحة هذه الظاهرة لا تكمن فقط في دعم الدولة للعاطلين عن العمل، وإنما بإصلاح سوق العمل، واستحداث وظائف جديدة في شركات يمكنها المنافسة في اقتصاد عالمي، وقيام النظام التربوي بلعب دور مركزي.

٣ - النظام التعليمي:

نظرًا لأنه لا يمكن لأشخاص أميين إدارة شؤون الاقتصاد الحديث أو الدولة الحديثة، فإنه يجب على سلطات الدولة أن تعنى بشأن تعليم شعبها.

لكن المؤلف يؤكد أن دور "دولة المستقبل" في هذا الجانب ينحصر في وضع إطار قانوني للنظام التربوي ومراقبته، أما المؤسسات التعليمية نفسها، فإن المؤلف يدعو إلى خصخصتها أو تفويض الجماعات السكانية المحلية بإدارة شؤونها.

وبدلًا من استخدام أموال دافعي الضرائب لتمويل النظام التعليمي، من الأفضل، كما يرى المؤلف، تقديم المعونات المالية إلى الأهالي أو الطلاب ليتمكنوا بأنفسهم من اختيار المدرسة التي يعتبرونها الأفضل برأيهم، فتحقق المدارس ذات الإدارة الجيدة والقادرة على الإيفاء بتوقعات الأهالي والطلاب النجاح، ويكون على المدارس الأخرى التكيف، وإلا زالت من السوق

٤ – النقل:

يعدُّ النقل أحد العوامل المؤثرة في مكان إقامة الناس، وفي هذا الصدد ينتقد المؤلف تركيز كثير من الدول على السيارات وشبكات الطرق الخاصة بها، معتبرًا أنَّ هذا التركيز أدَّى إلى أنْ "غُمِر العالم بشبكة كثيفة من الطرقات يسير عليها دفق من السيارات التي لا تتسبب في وفاة أشخاص أو إصابتهم بجروح فحسب، بل بتلوث البيئة أيضًا بأبخرة العادمات والضجيج".

وبدلًا من شبكات الطرق، يقترح المؤلف نظام نقل يعتمد على سكك حديدية متطورة، لأنَّ ذلك من شأنه أنْ يشجع على قيام نماذج مختلفة من المناطق السكنية التي قد تكون مؤلفة من مدن صغيرة وكبيرة مرتبطة بقطارات سريعة.

كما تتميز شبكات سكك الحديد بأنها تتطلَّب مساحة أقل من المساحات التي تتطلبها الطرقات، وتنقل أعدادً من الركاب بسرعة أكبر، إضافة إلى أنَّ اعتماد هذه الشبكات على الكهرباء، يجنب الدولة مخاطر التلوث الذي تحدثه أبخرة العادمات، ويتيح لها التحكم بالضجيج بسهولة أكبر وبتكلفة أقل مقارنة بالطرقات العامة

٥ – الاعتمادات المالية العامة:

تتعلَّق هذه المسألة بكيفية قيام دولة المستقبل بتمويل ذاتها. وفي هذا الصدد يدعو المؤلف إلى تقليل الإنفاق الحكومي، ويرى أنه يتعين إعادة النظر في الاعتمادات المالية للدولة بشكل أساسي إذا كانت واجبات الدولة مقتصرة في الدرجة الأولى على المحافظة على القانون والنظام، وتسيير سياساتها الخارجية، وتمويل القطاع التربوي.

ولتحقيق هذه الغاية، يدعو المؤلف إلى اعتماد اللامركزية والخصخصة في تقديم الكثير من الخدمات التي جرت العادة على أن تقدمها الدولة، ويرى أنَّ واجبات الدولة "لا تشمل امتلاك وإدارة مؤسسات ناشطة في التعليم، أو الأمن الاجتماعي، أو الصحة، أو النقل، أو أي ميدان آخر"، مشددًا على ضرورة أن تكون هذه المؤسسات "مملوكة من قبل جماعات سكانية محلية، أو اتحادات جماعات سكانية محلية، أو مؤسسات تجارية خاصة، أو منظمات خاصة".

٦ – الدفاع والسياسة الخارجية:

انطلاقًا من نظرة واقعية تأخذ بعين الاعتبار احتمالية حدوث الحرب، يرى المؤلف أنَّ الدفاع عن الدولة وضمان أمنها يعد واجبًا من واجبات "دولة المستقبل" إلى حين تحقق نظام عالمي جديد وسلمي خال من مخاطر الحروب.

كذلك تظل السياسة الخارجية إحدى مهام الدولة في إطار علاقاتها بدول أخرى وعضويتها في منظمات إقليمية ودولية. ومع "دولة المستقبل"، ستغدو السياسة الخارجية أكثر أهمية مع توثق العلاقات بين الدول وشعوبها في ميادين كالاقتصاد والمجتمع والسياحة والثقافة، إضافة إلى الدور الذي من المتوقع أن تضطلع به المنظمات الدولية متعددة الأطراف.

ويتطرق المؤلف إلى "المعونات الأجنبية" التي أصبحت جزءًا من السياسة الخارجية، مشيرًا إلى أنه بقدر اقتناعه بأنَّه من الواجب مساعدة الشعوب الفقيرة في العالم الثالث، فإنَّه مقتنع أيضًا بأنَّ "المعونة الخارجية التي تقدمها الدول الصناعية الثرية إلى العالم الثالث بصورتها الحالية ليست عديمة النفع فحسب بل ذات نتائج عكسية".

> وفي انتقاد لنظام المعونات الخارجية الحالي، يرى المؤلف أنَّ المعونات التي تقدمها الدول إلى البلدان النامية بعد جمعها من أموال دافعي الضرائب الفقراء، «تؤدي إلى تمويل الحكام الأثرياء في العالم الثالث، الذين يستثمرون المال إما في حساباتهم الخاصة، أو في مشاريع عديمة النفع، يكسب من خلالها عددٌ قليلٌ من الشركات الكبيرة التابعة لدول صناعية قدراً كبيرًا من المال». كما يعتبر المؤلف أنَّ المعونات الخارجية استخدمت أيضاً لإبقاء الحكام الديكتاتوريين الفاسدين، والنخب الحاكمة في سدة الحكم

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات، يرى المؤلف ضرورة إبقاء المعونات الخارجية في "دولة المستقبل"، لكن بشرط أنْ تركز هذه المعونات على مساعدة العالم الثالث بصفة رئيسة لتعزيز حكم القانون واقتصاد السوق.

قراءة منهجية بين الأمير هانز والبارون مونتسكيو:

مع أهمية الكثير من الرؤى والمعالجات التي قدمها المؤلف إلا أنَّ الكتاب لا يخلو من ملاحظات تتعلق بافتراضاته ومنطلقاته النظرية، إذْ يلاحظ القارئ أنَّ المؤلف بنى أنموذجه لـ"دولة المستقبل" على جملة من الأمور التي اعتبرها بمثابة المسلمات في حين أنها قابلة للنقاش.

من هذه المسلمات "الدولة المدينة" (**city state**)، فدولة المستقبل أو الألفية الثالثة التي يروج لها الكاتب مبنية على أنموذج محدود ارتبط تاريخيًا باليونان، وحديثا ببعض الإمارات المتناثرة في أوروبا، بما في ذلك "إمارة ليشتنشتاين" نفسها التي يحكمها المؤلف، والتي لا يتجاوز عدد سكانها ٣٨ ألف نسمة.

في مثل هذه الدولة الصغيرة يمكن تطبيق الكثير من الأمور التي دعا إليها المؤلف مثل بناء الدول على أنموذج الشركات، واعتماد الديمقراطية المباشرة التي تعتمد على التواصل المباشر مع الشعب في عملية اتخاذ القرارات، لكن في الدول الكبيرة يصعب جدًا تطبيق هذه الأمرين.

أمَّا الإدارة على غرار الشركات فمتعذرة لأنَّ عمل الدولة يرتبط بالتزامات تجاه شعبها وليس بمجرد تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر، كما هو الحال في الشركات. ولعلَّ تعثر إيلون ماسك في "وزارة الكفاءة الحكومية" التي استحدثها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لترشيد عمل الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة، خير دليل على أنَّ إدارة الدولة تختلف كثيرًا عن إدارة الشركات.

أمَّا بالنسبة للديمقراطية المباشرة، فإنَّ معظم الدول في العالم تتمتع بعدد سكان ضخم يصعب معه الرجوع بشكل مباشر إلى هؤلاء السكان بصورة منتظمة في إدارة شؤون الدولة، أي أنَّه لا بد من درجة معينة من تفويض نخبة حاكمة أو بيروقراطية لاتخاذ القرارات اليومية.

وقد يجيب المؤلف على هذا الاعتراض بأنَّ "الديمقراطية المباشرة" ممكنة إذا تم تحويل جميع الدول إلى أنظمة "كونفدرالية" تتمتع فيها المجتمعات المحلية الصغيرة بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها المحلية، لكن هذا الاعتراض ينبني على قضية أخرى غير مسلَّم بها، وهي أنَّ الكونفدرالية صالحة لجميع الدول.

كذلك نجد المؤلف ينطلق من "العولمة" واقتصاد السوق باعتبارها من الأمور المسلَّم بها، وربما يكون لهذا ما يسوغه إبان صدور الكتاب في بدايات الألفية الجديدة، وعقب سنوات قليلة من انهيار الاتحاد السوفيتي بنظامه الاقتصادي الاشتراكي، وانخراط معظم دول العالم في الاقتصاد الرأسمالي بأسواقه الحرة والمفتوحة، لكنَّ السنوات الأخيرة تؤكد أنَّ العولمة لم تعد من قبيل المسلَّمات في ظل تزايد النزعات الحمائية، والحروب التجارية، كما يظهر جليًا في حرب "الرسوم الجمركية" بين قطبي الاقتصاد العالمي، الولايات المتحدة والصين.

أضف إلى ذلك أنَّ النموذج الصيني في التنمية وانتشال مئات الملايين من الفقر خلال فترة وجيزة يؤكد أنَّ «اقتصاد السوق» ليس الخيار العملي الوحيد، فالصين إنما حققت إنجازها التنموي بفضل اقتصاد مركزي تديره الدولة وتشرف على شؤونه في إطار ما يعرف بـ«رأسمالية الدولة»

ولعلَّ انطلاق المؤلف من مركزيته الأوروبية هو ما أوقعه في هذه الملاحظات، وإلا فقد كان الأحرى به وهو يضع تصورًا شاملًا لدولة المستقبل أنْ يستلهم تجارب متعددة من سياقات ثقافية مختلفة، وألا يحصر نفسه في التجربة الغربية، وتحديدًا في ثنائيتي الديمقراطية واقتصاد السوق.

وممَّا يؤخذ على المؤلف أيضًا تهوينه من الصيغ الجديدة للهيمنة، فهو يربط الهيمنة والاستعمار بالصيغة القديمة المتعلقة بالاحتلال المباشر للأراضي، كما في حديثه عن الولايات المتحدة، وأنَّها القوة العسكرية العظمى الوحيدة في تاريخ العالم التي ليس لديها أي طموح توسعي.

وإذا كانت التدخلات العسكرية للولايات المتحدة لم ترتكز في معظم الأحيان على مفهوم الاحتلال المباشر الدائم، لكن هذه التدخلات قد أدَّت إلى مقتل الملايين، وتدمير اقتصادات البلدان التي تم غزوها، إضافة إلى إخفاقها الذريع في تحقيق هدفها المعلن، وهو نشر الديمقراطية، كما قامت بتعزيز نموذج من الهيمنة الاقتصادية والثقافية يتناقض في جوهره مع مبدأ "حق تقرير المصير" الذي يروج له المؤلف.

بل إننا نجد المؤلف يدعم صراحة التدخل العسكري وفرض الديمقراطية بالقوة في دول مثل «العراق»، ويرى أن هذا الفرض يجب أن يتم من خلال عملية عسكرية سياسية مزدوجة تتولى فيها الولايات المتحدة الشق العسكري، في حين يتولَّى الاتحاد الأوروبي - لكونه يجمع القوى الاستعمارية السابقة في منطقة الشرق الأوسط - العملية السياسية المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وبناء مؤسساته. ولا يخفى ما في هذا التصور من نظرة استعمارية تعتمد على الوصاية

ومن توقعات المؤلف التي لم تصدّقها الأحداث، قوله إنَّ وجود قوة عالمية وحيدة غير توسعية، كما يرى، وهي الولايات المتحدة، سيشجع على إنشاء دول دستورية ديمقراطية، ودمجها في اقتصاد السوق العالمي.

لكن بعد مرور أكثر من ١٥ عامًا على هذا التوقع، نجد أنَّ أمريكا نفسها لم تعد قوة محفزة للعولمة، وبناء نظام دولي قائم على القواعد، كما يظهر من الرسوم الجمركية، وصعود سياسات "أمريكا أولًا"، في عهد ترامب، وارتهان الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية المتعلقة بمناطق معينة في العالم كمنطقة الشرق الأوسط، بأجندات جماعات الضغط الصهيونية، والحرب المستمرة في أوكرانيا، وصعود اليمين القومي والديني في أوروبا، كل ذلك ينذر بمزيد من التفكك، والتشظي، والابتعاد عن نموذج "دولة المستقبل" الذي يروج له المؤلف من حيث هي دولة مسالمة منخرطة في نظام عالمي مفتوح.

والسؤال الذي يمكن أن يتبادر هو: ما العلاقة الوجدانية والفكرية بين ما طرحه الأمير هانز وهو المعاصر تاريخيا، وما طرحه البارون مونتسكيو (١٦٨٩ – ١٧٥٥م) الذي نص في أحد مقولاته على القول: «إن مبدأ الملكية يفسد عندما تكون المناصب الأولى علامات للعبودية، وعندما ننزع عن الكبار احترام الشعوب، ونحولهم لمجرد أدوات بخسة للسلطة التعسفية»

أشير إلى أن مونتسكيو قد ذهب إلى أن المصلحة الذاتية ليست الأساس الكافي للأنظمة الإنسانية كما هي عند توماس هوبس (١٥٨٨ – ١٦٧٩م)، وأن الحكم السليم لا يكون إلا بالقدرة على التربية الجيدة، كما وضّح أثر الانفعالات النفسية على تصرفات الأفراد، وبين دور الحسد والشهوة في تمكين سلطة الحاكم المستبد، علاوة على تأكيده للرأي القاضي بالتقليل من فكرة العقد الاجتماعي الذي وضحت ملامحه عند جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤م) ومن بعده جان جاك روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨م)، إذ يرى أن الأفراد ومنذ ولادتهم ملتئمين ضمن حياة اجتماعية، لها قوانينها، وأنظمتها، وسماتها الخاصة، وهو في ذلك يؤكد على غريزة الألفة والاجتماع التي تحل محل قاعدة العقد الاجتماعي، وعليه فإنه لا معنى لتقسيم الناس مجتمعيا إلى مجتمع الحالة الطبيعية، ومجتمع الحالة المدنية بحسب ما أورده لوك وروسو ؛ كما تطرق في رسائله إلى المرأة ومدى حرص المجتمعات الأوربية على تثقيفها وتعليمها.

كما اهتم مونتسكيو بتوضيح وتحديد الخط الفاصل بين الحرية بكامل معانيها، والحق بكامل جوانبه، فمن وجهة نظره أن الحرية هي سلطة القانون لا سلطة الشعب، وأن سلطة القوانين هي حرية الشعب، وبالتالي فالحرية في نظره هي: "الحق في فعل كل ما تسمح به القوانين"، وفي حال التعدي على ذلك فلا حرية مكفولة، ولا حقوق مصانة، إذ "لن يبقى بذلك ثمة حرية (قانون) يمكن الالتجاء إليها، لأن الآخرين سيكون لهم ذلك الحق أيضا".

وصنف في كتابه «روح القوانين» الحكومات إلى ثلاثة أنماط رئيسة تختلف كل منها عن الأخرى بحسب طبيعتها ومبدأها، وهي: النظام الجمهوري الذي يصلح حسب رأيه لدول المدن، والنظام الملكي الأنسب لأوروبا، والنظام الدكتاتوري الاستبدادي الذي يناسب الإمبراطوريات الكبيرة

كما آمن مونتسكيو بمبدأ النسبية السياسية، الناتج عن اختلاف تأثير العوامل الجغرافية والبيئية على تكوين المؤسسات السياسية، ومن ذلك فإنه يرى إمكانية اختلاف النظام السياسي من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، تبعا لاختلاف الظروف الطبيعية والإنسانية، كما شدد على أن الحكم على الأنظمة الاجتماعية يجب ألا يكون حكما مطلقا، وعلى نطاق عام، وإنما في ضوء ملائمة تلك الأنظمة لروح الشعب الذي وضعت من أجله. كما اهتم مونتسكيو بتوضيح وتحديد الخط الفاصل بين الحرية بكامل معانيها، والحق بكامل جوانبه، فمن وجهة نظره أن الحرية هي سلطة القانون لا سلطة الشعب، وأن سلطة القوانين هي حرية الشعب، وبالتالي فالحرية في نظره هي: "الحق في فعل كل ما تسمح به القوانين"، وفي حال التعدي على ذلك فلا حرية مكفولة، ولا حقوق مصانة، إذ "لن يبقى بذلك ثمة حرية (قانون) يمكن الالتجاء إليها، لأن الآخرين سيكون لهم ذلك الحق أيضا".

وفي سبيل تحقيق مبدأ المساواة والعدالة المستندة على الحرية في الرأي، والعقيدة، والتملك، فقد دعا إلى حتمية الفصل النسبي بين السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، حتى لا يتحقق الإفراط في السلطة، إذ لا بد حسب رأيه «أن تضع السلطة حدا للسلطة».

وبالتالي فإنه يرى أن من الخطورة أن تجتمع سلطة سن القوانين، ومن ثم تنفيذها، والحكم فيها، في يد سلطة واحدة أيا كانت تلك السلطة وشكلها. ولم يقتصر على ذلك فحسب، بل دعا إلى إقامة النظام الفدرالي الاتحادي الذي تتمتع فيه الدولة باستقلالية كل منطقة عن الأخرى في أحكامها وقوانينها وسلطتها، لكنها تجتمع على النطاق الخارجي في قوة مركزية واحدة فيكون لها كل مزايا الملكيات الكبيرة.

أخيرا وبالرغم من كل هذه الملاحظات المتعلقة برؤية المؤلف ومنطلقاته الفكرية والإيدلوجية، وبطبيعة المقاربة المنطقية مع ما طرحه البارون مونتسكيو من قبل، واللذان وإن تباعد الزمن بينهما، لكنهما يتوافقان في منطلقات الذهن الحاكمة لأفكارهما، والتي لم تتغير كثيرا في شكل ونسق الطبيعة الحاكمة. بالرغم من كل ذلك إلا أن الكتاب جدير بالقراءة، كما تضمن عديدا من المقترحات والتصورات في النواحي العملية المتعلقة بإدارة الدولة، وتسيير أجهزتها المختلفة، بما ينسجم مع تطلعات أجيال المستقبل وفقا لتصور الكاتب ورؤيته.

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.ar.grc.net

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium